مجلس النواب

الفريق الحركي الرباط في 2025/09/24

الرقم : 24515

الى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تطبيق القانون على الحسابات البنكية المهملة وضمان حقوق أصحابها

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

ينص القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6290 بتاريخ 11 شتنبر 2014، على ضرورة إغلاق المؤسسات البنكية للحسابات التي يقل رصيدها عن 100 درهم ولم يتم تحريكها لمدة سنة كاملة.

إلا أن عددا من البنوك لا تلتزم بهذه النصوص، وتستمر في إبقاء مثل هذه الحسابات مفتوحة، ما يؤدي إلى تراكم رسوم وفوائد إضافية، ثم مطالبة أصحاب الحسابات بدفع مبالغ مالية غير مبررة عند الرغبة في إغلاقها، وهو ما يشكل ضررا مباشرا للمواطنين ويثير استياء واسعا على منصات التواصل الاجتماعي.

في هذا الإطار نسائلكم السيدة الوزيرة عن:

ما هي الإجراءات التي ستعتمدها وزارتكم لضمان التزام المؤسسات البنكية بالقانون وحماية المواطنين من أي استغلال مالي للحسابات المهملة؟

ما هي الآليات المتاحة لمنع تراكم الرسوم والفوائد غير القانونية على الحسابات منخفضة الرصيد، وضمان شفافية التعامل معها؟

ما هي البرامج التوعوية أو الحملات التي تعتزم وزارتكم إطلاقها لإبلاغ المواطنين بحقوقهم وإلزام البنوك بإخطارهم قبل إغلاق حساباتهم؟.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نبيل الدخش